جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المرحلة الاولى / الدراسة الصباحية

مادة حقوق الإنسان والديمقراطية

عنوان المحاضرة / العناصر الرئيسية للديمقراطية _ المكونات

مدرس المادة: م. م. ثائر سلمان فيصل

المحاضرة الثامنة

الديمقراطية : هي ليست وليدة اليوم لأنها ولدت مع الإنسان فالإنسان يولد حراً وهناك قول للخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يقول(متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً)، وظهرت الديمقراطية في البداية على شكل نظرية وطبقت في ممارسة الحكم على اختلاف شعوبها، واخذت بالتطور من عصر إلى آخر بتطور مجتمعاتها وثقافاتها واليوم فأن الديمقراطية تعد اهم مفردات الفكر السياسي والإنساني ، واحد اهم تعريفاتها هي الحرية في اغلى واسمى معانيها وبالتالي فأن الديمقراطية في جوهرها تعني الاختيار الحر للشعب بحكم نفسه بنفسه لكن حكم الشعب ينطوي على سمات وعناصر ثابتة وواضحة لا تقبل الجدل أو التأويل واهمها اعتبار الإنسان محور الديمقراطية فالمشاركة في الحكم من قبل الشعب وتحمل اعباء الحكم من قبل ممثليهِ واحدة من عناصر تعريف الديمقراطية وسماتها ومستلزماتها الاساسية ، ولم تعد الديمقراطية مجرد مقاومة ضد السلطة بل اصبحت تعني ممارسة السلطة ، وبذلك يتحدد مفهومها العام بجوهر الديمقراطية وقيمها ومبادئها الأساسية ، اما اشكالها وتعبيراتها فأنها تخضع لخصوصيات الامم والشعوب على اختلافها والظروف الخاصة بمجتمعاتها .

ومهما تختلف التعريفات التي تعرف بها الديمقراطية فأن احترام الإنسان هو الغاية في ذاتهِ واتخاذهُ هدفاً لا وسيلة ، فأن هناك ترابط بين إقامة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياتهُ الاساسية سواء على المستوى العالمي(الخارجي) أو على المستوى الوطني (الداخلي) ، فهناك مصطلحات واشكال متعددة للديمقراطية عبر التاريخ في تحديد شكل الحكم فظهرت الديمقراطية الاغريقية (اليونانية القديمة)، كذلك الشورى في الدولة العربية الإسلامية ، وفي أوربا الديمقراطية الليبرالية ، والديمقراطية الجديدة ، والديمقراطية الشعبية ، والديمقراطية الموجهة ...الخ ، فقد أسهمت الامم والحضارات في بلورة الديمقراطية كفكرة عالمية من خلال الخبرات والتجارب عبر العصور المختلفة وبذلك فأنها تمثل شكل للحكم أو نمط للحياة فتحولت الديمقراطية المباشرة التي كانت تطبق في أثنا ومدنها بمرور الزمن إلى ديمقراطية تمثيلية أو نيابية بسبب تزايد السكان وصعوبة جمعهم في مكان واحد لإبداء آرائهم لذلك ينبغي أن يتم اختيار أو انتخاب من يقوم بتمثيلهم فأن هذا النظام الديمقراطي يعد احد المنجزات والتراث لتطور الإنسانية في تاريخها الطويل .

وعلى الرغم من أن الديمقراطية تتمتع بجاذبية كبيرة وولع لدى بعض المفكرين الا انها لم تسلم من النقد ، ففي التاريخ القديم ذكر افلاطون بأن الديمقراطية نوع من انواع الحكم الفاسد والمنحط وفضل الحق والعدل اكثر من الشعب ، اما في العصر الحديث أُخذ على الديمقراطية بأنها السيادة الشعبية هي الاساس في حين ان هذه السيادة مجرد مثال ليس له وجود عملي يطبق ، وفي الفترة المعاصرة (حالياً) فهي صعبة التطبيق بسبب نزوع الروح البشرية للتسلط والانفراد (مصطلح _ المونوقراطية) وعلى الرغم من انتقادات الناقدين لها فأن ذلك لا يقلل من قيمتها فالديمقراطية نظام سياسي متين يحوي في طياتهِ جميع العناصر اللازمة لنجاحهِ واصلاح عيوبهِ وهو مرن قابل للتشكل وفقاً للزمان والمكان فأن البعض يرى في عيوب الديمقراطية عيوباً متميزة فقد ذكر الكاتب المصري المعروف عباس محمود العقاد ان عيوب الديمقراطية هي عيوب إنسانية اكثر من ان تكون عيوباً في طبيعة القواعد وحقيقة النظام ، وعدّ كل من العدالة الاجتماعية والمساواة والانصاف والاخوة والحرية قيماً ديمقراطية يمكن ان ينطلق منها تعريف الديمقراطية ، وهناك عدد من المفكرين والكُتاب عرفوا الديمقراطية كلٌ حسب آرائه ومفهومه لها ، فيعرفها محمد عابد الجابري على انها نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يقوم على اركان ثلاثة

حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها من حقوق ، دولة المؤسسات التي يقوم كيانها على اساس مؤسسات مدنية وسياسية تعلو على الافراد مهما كانت مواقفهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية ، تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة .

اما الدكتور وحيد عبد المجيد عرفها على انها تستند على ثلاثة آليات الالية المتعلقة بالنظام الحزبي تتضمن التعدد التنظيمي المفتوح أي حرية تشكيل الاحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود ، والالية المتعلقة بالنظام السياسي وهي تداول السلطة السياسية من خلال انتخابات حرة تنافسية تُتيح امكانية انتقال السلطة وفقاً لنتائجها ، اما الالية المتعلقة بالنظام القانوني وهي منظومة الحقوق والحريات العامة التي اصبح توافرها مقياساً لاحترام حقوق الإنسان ، اما الدكتور حسن صعب يذكر بأن الديمقراطية هي تقييم روحي للإنسان وهذه الفكرة الاساسية التي تنطلق منها ولا تنجلي هذه الفكرة الا اذا تذكرنا وصف الديمقراطية بأنها حكم الشعب للشعب وفي سبيل الشعب ، فالديمقراطية عقل واعٍ واقناع _ وهي مشاركة في الحكم في سبيل الخير العام وتعبير عن ارادة اكثرية الشعب واحترام حرية الاقلية ، اما الدكتور محمد شريف بسيوني عرفها على انها تستند على اربعة عناصر مشتركة نظام الحكم يمنح المحكومين الاختيار بشأن من يحكم ومدة حكمه وسياسات وممارسات الحكومة ، الاعتراف ببعض حقوق الجماعة والفرد والتي يمكن تنفيذها فعلياً ، تأسيس عمليات نزيهة وحرة وفعالة يمكن من خلالها ممارسة الحكم وضمان حقوق الجماعة والفرد ، واهم التعريفات التي ظهرت للديمقراطية هي بأنها نظام سياسي يقدم فرص دستورية دورية لتغيير مسؤولين الحكومة ، وميكانيكية اجتماعية تسمح لأكبر جزء ممكن من السكان للتأثير على القرارات الرئيسة من خلال اختيارهم للمتنافسين للفوز بالمناصب السياسية ، اما جورج بردو عرفها بأنها فلسفة وطريقة في الحياة وعقيدة قبل ان تكون نظام حكم _ ليست مفهوماً جامد المحتوى ، وهي بنظرهِ مرتبطة بشكل وثيق بفكرة الحرية وتعريفها الاكثر تبسيطاً والاكثر قيمة حسب رأيه_ هي انها حكومة الشعب بوساطة الشعب وهي نظام حكم يهدف تضمين الحرية في العلاقة السياسية لأنها هي نظام الحرية السياسية ، ويعرف جان مالنيون في قاموسه السياسي الديمقراطية على انها الحكومة الشعبية ... وذلك لا يعني انها حكومة تعجب الشعب أو في صالح الشعب أو من أجل الشعب فحسب بل هي حكومة بوساطة الشعب .

ومن خلال هذه التعاريف فأن المبادئ الاساسية والاليات التي تنطوي عليها وتتطلبها الديمقراطية يمكن اجمالها :

_ مهما كان شكل الحكم ومؤسساتهُ فانه لا يمكن عدهُ نظاماً ديمقراطياً الا اذا كان المسؤولون الذين يقودونهُ منتخبين في انتخابات حرة ونزيهة تتيح مشاركة جميع المواطنين وبذلك فأن الشعب هو المصدر الاساسي لجميع السلطات .

_ في الديمقراطية تخضع الحكومات لحكم القانون وكل المواطنين لهم حق الحماية في ظل هذا القانون وحقوقهم يحميها النظام القانوني .

_ المواطنون في ظل الديمقراطية لا يتمتعون بالحقوق فحسب بل عليهم المشاركة في النظام السياسي الذي يحمي بدوره حقوقهم وحرياتهم .

_ يجب ان يكون في النظام الديمقراطي هيئة لها سلطة تفسير الدستور وتحديد متى تتجاوز سلطات الحكم المختلفة صلاحياتها وهذه الهيئة هي القضاء ويجب ان يكون هذا القضاء مستقلاً لضمان الديمقراطية وحماية مبدأ الفصل بين السلطات .

_ تقوم الديمقراطية على اساس حكم الاغلبية التي تفوز بانتخابات حرة ونزيهة مع ضمان حقوق الاقلية والفرد أي بمعنى الاقليات العرقية والدينية في المجتمعات كافة .

_ من المهام الاساسية للديمقراطية هو حماية حقوق الإنسان كحرية التعبير وحرية المعتقد وحق المساواة امام القانون وغيرها.
_ الديمقراطية تتطلب من الافراد والجماعات والاحزاب الالتزام والإيمان بقيم التسامح والتعاون واحترام الرأي الاخر من داخل السلطة أو خارجها .

مميزات الديمقراطية :

للديمقراطية قوة هائلة في تحريك المجتمعات الإنسانية فهي أرضية خصبة لكي يعي الناس مكانتهم وحقوقهم وواجباتهم وتحقيق مصيرهم ، تجعل من الحرية عاملاً مشتركاً لكافة المواطنين ، تقوي قناعة المواطنين لتفعيلها والدفاع عنها وإلزام الحكام بها ، ترفع الخوف عن قلوب الناس بسبب وعيهم بحقوقهم ومراقبتهم للحكام ، ترسخ كرامة الناس وتنمي استقلاليتهم ونضوج تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي ، تُوجِد توازناً بين الحكومة والمعارضة ، تفسح مجالاً واسعاً للجميع للنقاش الحر، تفتح آفاق جديدة للإبداع في كثير من المجالات لإيجاد حلول أكثر ملائمة ، تهذب الناس على النقاش والحوار والاتجاه إلى العقل لإقناع الأخر، تدير الصراع السياسي والاجتماعي بشكل سلمي ، تعطي الناس فرصة اكبر للتأثير على مجريات الإحداث وليساهموا بالحياة العامة عن طريق العمل السياسي والمدني والنشر والاتصالات الحديثة في المجتمع ، وتوجد آلية واضحة لتطبيق مفهوم السلطة وممارستها في كافة مستويات العلاقة الإنسانية، تجعل من الشعوب في نفس الوقت حاكم ومحكوم.

خصائص الديمقراطية :

ينتخب الشعب ممثليه عن طريق انتخابات عامة ، تمارس الأغلبية المنتخبة الحكم ، تصان حقوق المعارضة، تصان الحريات العامة للجميع منها حرية التعبير والعقيدة والاجتماع والصحافة ، وجود دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم ، الحد من سلطة الحاكم عن طريق مؤسسات دائمة وآليات للدفاع عن المواطنين ،الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ترسيخ مبدأ الدستورية أي أن السلطات والمواطنين يحترمون الدستور ويرجعون إلى القضاء لحل خلافاتهم .

اركان النظام الديمقراطي :

حكم قائم على رضا المحكومين ، حكم الاغلبية ، ضمان حقوق الاقلية ، ضمان حقوق الإنسان الاساسية ، انتخابات حرة ونزيهة ، المساواة امام القانون ، القيود الدستورية على الحكومة ، التعددية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، نشر قيم التسامح والواقعية والتعاون والتوافق والتراضي .

مكونات _العناصر الرئيسية للديمقراطية:

١- **المواطنة :** هي علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقات من حقوق وواجبات في الدولة ، ومبدأ المواطنة الكاملة المتساوية لكل من يحمل جنسية الدولة ، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المذهب أو الجنس أو اي تمييز آخر، وهذا المبدأ يشكل حجر الزاوية في بناء الديمقراطية .

٢- **المشاركة السياسية :** بانها حق البالغين في التصويت والتنافس من اجل السلطة أو مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومين ، وتكون قابلة لان تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم السياسية التي تعطي قيمة اساسية لمفهوم المواطنة

وعرفها بعض الباحثين بانها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً ام جماعياً منظماً ام عفوياً، فالمشاركة السياسية تعد مظهرا رئيساً من مظاهر الديمقراطية واجرائها

يعد التعبير العملي للديمقراطية من خلال ما تهدف اليه من تعزيز دور المواطنين في اطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار السياسي أو التأثير فيه، فضلا عن عملية اختيار القادة السياسيين .

وهناك انواع من المشاركة السياسية منها : النشاط الانتخابي بكافة ممارساته ، ممارسة الضغط على النظام السياسي ، النشاط التنظيمي يتضمن مشاركة الفرد بوصفه عضواً في تنظيم غايته وممارسة التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي ، الانشطة العنيفة من خلال الحاق الاذى المادي بالأفراد والممتلكات لغرض التأثير على عملية صنع القرار السياسي ، الاتصال الفردي بالمسؤولين ، الانتخابات ، النواب والمسؤولية ، المعارضة ، الفصل بين الحكومة والبرلمان ، الشرعية الدستورية .

٣_ **الانتخابات** : تتمثل في تداول السلطة سلمياً من خلال الانتخابات الحرة النزيهة ، فهي تحقق وظيفتين مهمتين اعطاء الشرعية لأولئك الذين يمارسون السلطة ، وتنشيط الاحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجموعة الكبيرة بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز مشترك وهو الانتخاب .

٤_ **النواب والمسؤولية** : هم سياسيون محترفون يرغبون في شغل المناصب العامة ، تقع على عاتقهم مسؤولية العمل الحقيقي في الديمقراطيات المعاصرة ، وكيفية اختيارهم ، وآلية مراقبة أدائهم ، ومحاسبة تصرفاتهم، ومتابعة التزاماتهم تجاه مناصبهم اهمية كبرى ، وهم يشكلون البرلمان وهو الهيئة التشريعية في البلد الديمقراطي ، وهي هيئة سياسية مكونة من مجلس واحد أو عدة مجالس وله عدة صلاحيات : منها صلاحيات تشريعية: (الاقتراع على القوانين وتشريعها)، صلاحيات مالية (مناقشة الميزانية وتعديلها)، وصلاحيات رقابية (الاشراف والمراقبة للسلطة التنفيذية ومسائلة ومحاسبة المسؤولين المقصرين)، وقد ظهر اقدم برلمان في العالم في ايسلندا سنة ١٩٣٠ م .

٥_ **المعارضة:** المقصود بها المنافسة المنظمة عبر انتخابات حرة ونزيهة، وهم مواطنون استطاعوا الوصول الى البرلمان وتمتعوا بكامل حقوقهم، وهم الفريق الذي لا يشارك في الحكم ، وهم لا يمثلون المعارضة للنظام وانما يمثلون القيد للنظام النيابي ومبادئه في المجالس النيابية استناداً الى قوة الرأي العام خارج مجلس النواب ، ويحدد بعض الباحثين اربعة معايير لتصنيف المعارضة هي :

أ- تركيز المعارضة (التماسك التنظيمي، ويعتبر نظام الحزبين أعلى درجات تركيز المعارضة).

ب- تنافسية المعارضة (خاصةً على مستوى الانتخابات والبرلمان).

ت- اهداف المعارضة (السعي لتغيير سلوك الحكومة او مقاومة تغيير محتمل).

ث- الاستراتيجيات (الاستراتيجية المناسبة ترتبط بطبيعة النظام السياسي).

٦_ **الفصل بين الحكومة والبرلمان** : هذا المبدأ يستهدف فصل السلطات للحيلولة دون قيام حكماً مستبداً او مطلقاً اذا ما انحصرت السلطات بيد واحدة ، وايضاً الى الرقابة والاشراف من سلطة الى اخرى اذ تتحقق ضمانات الحريات والحقوق في المجتمع وتؤدي الى اضعاف الحكام وتقليص سلطاتهم، والدستور هو الذي يحدد لكل سلطة اختصاصها الذي تقوم به ، وهذا الامر قد نادى به الفلاسفة في العصور القديمة والوسطى من خلال توزيع وظائف الدولة واعمالها المختلفة على هيئات متعددة ، وقد دعا ارسطو الى التمييز بين وظائف ثلاث(وظيفة المداولة، ووظيفة الامر، ووظيفة العدالة)، فالأولى السلطة التشريعية ، والثانية السلطة التنفيذية، والثالثة السلطة القضائية ، كذلك اكد هذا المبدأ افلاطون ومونتسيكيو، وجون لوك وغيرهم .

ويفترض مبدأ الفصل بين السلطات استقلالية السلطات الثلاث بعضها عن بعض، ولا يمكن ان تمارس هذه السلطات اعمالها الجوهرية الا باستقلالية تامة ، فالسلطة التشريعية (البرلمان) تشرّع القوانين، والتنفيذية (الحكومة) تطبق القوانين ، والقضائية (القضاء) مهمتها حل النزاعات الناتجة عن تطبيق القوانين .

٧_ **الشرعية الدستورية :** تعرف بانها درجة قبول الشعب لإجراءات السلطات المختصة بين القوانين وتطبيقها، فالنظام الشرعي هو النظام القانوني الذي يقتنع المواطنون بأنه ملائم لهم ليتقيدوا بحكمه، ويشكل الدستور النظام الاساس للدولة والمرجعية العليا للكيان الوطني أو القومي وفيه تنظم القوانين والمؤسسات ، صونا للحقوق ، وتوزيعاً للاختصاصات، ومنعاً للاحتكار، وتفعيلاً لآليات الرقابة ، وان وجود الدستور يعد عنصراً اساسياً في وجود الديمقراطية، لأنه يقيم المؤسسات والآليات ويوفر الضمانات القانونية وضمانات الرأي العام الذي تعبر عنه منظمات المجتمع المدني ، وتقوم الشرعية الدستورية على مبادئ خمس هي الشعب مصدر السلطات لا سياده لفرد ولا لقلة من الناس على الشعب، حكم القانون، الفصل بين السلطات الثلاث ، ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً، التداول السلمي للسلطة وفق آليات الانتخابات.

٨_ حكومة يجب مسائلتها .

٩_ تأمين الحقوق المدنية والسياسية .

١٠_ بناء مجتمع ديمقراطي .

١١_ توافر قيادة سليمة ونزيهة .

١٢_ العمل على تحقيق المساواة الاقتصادية وتكافؤ الفرص .

١٣_ العمل على تحقيق المساواة الاجتماعية ومحاربة التمييز بين الطبقات .